ترامب يعلن إلغاء المفاوضات مع الحركة

أفغانستان: السلام الحقيقي مرهون بقبول «طالبان» وقف العنف

الحكومة الأفغانية بقيادة الرئيس أشرف غني

عواصم – «وكالات»: أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مساء السبت، أنه ألغى «محادثات السلام» التي يُجريها منذ عام مع حركة طالبان لإنهاء 18 عاما من النزاع في أفغانستان.

وكشف ترامب أيضاً أنّه كان مقرّراً أن يلتقي الأحد في كامب ديفيد، بشكل منفصل وفي سرّية تامّة، كلاً من الرئيس الأفغاني أشرف غني و«القادة الرئيسيّين لطالبان».

وأضاف ترامب على تويتر «لقد ألغيت الاجتماع على الفور»، مشيرا بهجوم دموي وقع الخميس وتبنّاه المتمرّدون في كابول وكان أودى بحياة أشخاص عدة بينهم جندي أمريكي.

من ناحية أخرى أشادت الحكومة الأفغانية بجهود حلفائها الصادقة أمس الأحد، بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلغاء المفاوضات مع حركة طالبان الجارية منذ عام، سعياً لوضع حد لأطول حرب تخوضها الولايات المتحدة.

وأفاد بيان صدر عن مكتب الرئيس الأفغاني أشرف غني أن «الحكومة الأفغانية، في ما يتعلق بالسلام، تقدّر جهود حلفائها الصادقة وهي ملتزمة بالعمل مع الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء لتحقيق سلام دائم».

وأضاف البيان أن «السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا عندما توقف حركة طالبان العنف وتجري محادثات مباشرة مع الحكومة».

وجاءت التصريحات تعليقاً على إلغاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب محادثات سلام مع كبار زعماء طالبان في مجمع رئاسي في كامب ديفيد في ماريلاند، وقال أمس السبت إنه ألغى محادثات السلام بعد إعلان الحركة مسؤوليتها عن هجوم في كابول الأسبوع الماضي أسفر عن مقتل جندي أمريكي و11 شخصا آخرين، وأضاف أنه كان يعتزم أيضا الاجتماع مع الرئيس الأفغاني.

من ناحية أخرى قال قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال كينيث ماكينزي، السبت، إن «زيادة هجمات حركة طالبان في أفغانستان لن تفيد خاصة في ظل جهود السلام التي تُبذل الآن».

وخلال زيارته لباكستان المجاورة حيث يتمركز كثير من مقاتلي الحركة، رفض الجنرال ماكينزي التعليق على المفاوضات ذاتها.

ولكن تصريحات الرجل الذي يشرف على القوات الأمريكية بالمنطقة تعد أحدث مؤشر على مدى تأثير موجة العنف على مسودة اتفاق السلام التي توصلت إليها الولايات المتحدة ومفاوضو طالبان هذا الأسبوع والتي قد تؤدي إلى خفض عدد القوات الأمريكية في أطول حروب الولايات المتحدة.

وقال للصحافيين الذين يرافقونه في رحلته «تصعيد طالبان للعنف لن يفيد خصيصا في هذه المرحلة من تاريخ أفغانستان».

وشن مقاتلو طالبان، الذين يسيطرون حاليا على أكبر مساحة من الأراضي منذ 2001، هجمات جديدة على مدينتي قندوز وبيل خمري الشماليتين خلال الأسبوع الماضي ونفذوا تفجيرين انتحاريين كبيرين في العاصمة كابول. وأودى أحد الانفجارات بحياة جندي أمريكي ليرتفع عدد القتلى بين الجنود الأمريكيين في أفغانستان هذا العام إلى 16.

وبناء على مسودة الاتفاق، ستسحب الولايات المتحدة آلاف الجنود خلال الشهور المقبلة مقابل ضمانات من الحركة بألا تستخدم أفغانستان قاعدة لشن هجمات على الولايات المتحدة أو اي من حلفائها. وأثنى ماكينزي على باكستان لدعمها جهود السلام في أفغانستان في أحدث مؤشر على تحسن العلاقات المتوترة بين واشنطن وإسلام آباد.

وأضاف «كثير من الباكستانيين قتلوا في هجمات للمتشددين داخل باكستان، أعتقد أن باكستان ترى فوائد استقرار أفغانستان». وتابع «لذلك أعتقد أنهم ملتزمون بمساعدتنا في الوصول إلى حل سياسي في أفغانستان».

واتهمت الولايات المتحدة باكستان على مدى سنوات بعدم بذل ما يكفي من الجهود لمحاربة المتشددين المتمركزين على اراضيها، ونفت باكستان اتهامات بأنها تدعم طالبان لكن يعيش على اراضيها العديد من أعضاء الحركة.

مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يصل إلى طهران

فرنسا: خطوات إيران سلبية

المدير العام المؤقت للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كورتيل فيروتا

طهران – «وكالات»: وصل المدير العام المؤقت للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كورتيل فيروتا، إلى طهران أمس الأحد لإجراء محادثات مع عدد من كبار المسؤولين الإيرانيين.

ووفقا لما أوردته وكالة «فارس» الإيرانية للأنباء، من المقرر أن يلتقي فيروتا خلال الزيارة التي تستمر يوما واحدا، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي ووزير الخارجية محمد جواد ظريف وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني.

وقال سفير ومندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الوكالة، كاظم غريب آبادي، إن «هذه اللقاءات تأتي في إطار التعاون الجاري بين إيران والوكالة الذرية، والمشاورات بينهما على أعلى المستويات».

وكان المتحدث باسم فيروتا، فريدريك دال، صرح بأن الزيارة مرتبطة جزئيا بمهمة الوكالة لمراقبة تنفيذ الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى، والذي يمنح الوكالة سلطات للتفتيش على المنشآت النووية الإيرانية.

وهذه هي المرة الأولى منذ ما يقرب من عامين التي يزور فيها مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الجمهورية الإسلامية.

وتأتي الزيارة غداة إعلان إيران زيادة عدد أجهزة الطرد المركزي والقيام بضخ الغاز في الجيل السادس من أجهزة الطرد المركزي، في إطار المزيد من تقليص التزاماتها بالاتفاق النووي.

من ناحية أخرى قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان أمس الأحد، إن «قرار إيران تقليص المزيد من التزاماتها بموجب الاتفاق النووي المبرم في 2015 يمكن التراجع عنه»، مضيفا أن بلده سيواصل السعي لحوار من أجل عودتها إلى الالتزام الكامل بالاتفاق.

وأوضح الوزير لمحطة (أوروبا 1)، أن «الإجراءات التي اتخذوها سلبية، لكنها ليست نهائية، يمكنهم التراجع وطريق الحوار لا يزال مفتوحا».

وتابع أن «إيران لا يزال أمامها عدة شهور قبل أن تصبح قادرة على صنع قنبلة نووية».

الهند تفرض حظر تجول في مناطق بكشمير

عناصر الشرطة الهندية

نيودلهي – «وكالات»: قال مسؤولون وشهود عيان إن «الهند فرضت أمس الأحد حظرا للتجول في عدة مناطق من إقليم كشمير المتنازع عليه، بعد اشتباكات بين قوات الأمن وشيعة شاركوا في مسيرة لإحياء ذكرى وفاة الإمام الحسين».

وصرح مسؤولون بأن 12 على الأقل من السكان المحليين و6 من قوات الأمن أصيبوا في الاشتباكات التي وقعت مساء أمس السبت بين المشاركين في المسيرة والقوات التي حاولت منعها.

وقال مسؤول هندي طالباً عدم ذكر اسمه إن «القوات أطلقت الغاز المسيل للدموع وطلقات الرش لمواجهة الحشود التي أصرت على استكمال المسيرة ورشقت قوات الأمن بالحجارة». وأضاف «استمرت الاشتباكات حتى وقت متأخر من الليل وأطلقت القوات الغاز المسيل للدموع وطلقات الرش».

ولم ترد متحدثة باسم وزارة الداخلية الهندية على طلب تعليق، ووقعت تلك الاشتباكات في منطقتين تقطنهما أغلبية شيعية في سريناجار المدينة الرئيسية بالشطر الهندي من إقليم كشمير، وفرضت قوات الأمن إجراءات مشددة على طول طريق المسيرة الممتد لـ 5 كيلومترات ويمر عبر وسط المدينة.

وقال شاهدان إن «سيارات فان تابعة للشرطة أعلنت عبر مكبرات الصوت اليوم قيوداً تشبه حظر التجول في وسط مدينة سريناجار ومناطق مجاورة». وقالت الشرطة «ننصح الناس بالبقاء في منازلهم وعدم المخاطرة بالخروج».

رئيس الوزراء البريطاني يعين وزيرة جديدة للعمل وسط جدل الـ «بريكست»

وزيرة العمل والمعاشات البريطانية الجديدة تريز كوفي

لندن – «وكالات»: عين رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون النائبة البرلمانية تريز كوفي وزيرة للعمل والمعاشات، حسبما صرحت متحدثة اليوم الأحد، بعد ساعات من تقديم الوزيرة أمبر رود استقالتها بشكل مفاجئ وإدانتها لاستراتيجية جونسون بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست».

ووجهت استقالة رود ضربة لجونسون، الذي يواجه انتقادات بسبب خطوات مثل تعليق البرلمان، وإقصاء برلمانيين من حزبه والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، وقد تعهد بأن تغادر بريطانيا الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر المقبل، سواء باتفاق أو بدون اتفاق.

وكانت كوفي، وزيرة البيئة المعينة والنائبة البرلمانية، قد أيدت البقاء في الاتحاد الأوروبي خلال استفتاء في عام 2016، وصوتت ضد تشريع زواج المثليين في عام 2013، وفي حديث لهيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) أمس، قالت رود إنها لم تعجب بجهود جونسون لتأمين اتفاق من أجل الخروج من الاتحاد الأوروبي عبر التفاوض، وأضافت «لم أر ما يكفي من العمل لمحاولة الوصول إلى اتفاق بالفعل، عندما سألت الرقم 10 (رئاسة وزراء بريطانيا) عن ملخص خطة الوصول إلى اتفاق بالفعل، تم إرسال ملخص من صفحة واحدة إليّ».

وكان جونسون قد أقصى من كتلة المحافظين 21 عضوا يسمون بـ«متمردي المحافظين»، وكان من بين هؤلاء أعضاء بارزون مثل رئيس الحزب السابق وزير الخزانة السابق كين كلارك، وتيكولاس ساونز حفيد رئيس وزراء الحرب الأسبق وينستون تشرشل.

وكان الشقيق الأصغر لرئيس الوزراء، جو جونسون، قد استقال يوم الخميس الماضي أيضا من منصبه كوزير دولة، وكذلك من عضويته بالبرلمان عن حزب المحافظين احتجاجاً على تعامل حكومة شقيقه مع الأمور، وبرر جو جونسون استقالته بالقول: «كنت خلال الأسابيع الماضية ممزقا بين ولائي للأسرة والمصلحة الوطنية، لقد كانت حالة من التوتر صعبة الحل».

من ناحية أخرى قال وزير المالية البريطاني ساجد جاويد أمس الأحد، إن رئيس الوزراء بوريس جونسون لن يطلب إرجاء انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي خلال قمة للتكتل الشهر المقبل بل سيسعى إلى التوصل لاتفاق يكفل لبلاده خروجا سلسا من الاتحاد.

وأضاف جاويد في برنامج آندرو مار الذي تبثه هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي)، «قبل كل شيء، سيذهب رئيس الوزراء إلى اجتماع المجلس في 17 و18 أكتوبر المقبل كي يحاول إبرام اتفاق، قطعا لن يطلب تمديدا خلال هذا الاجتماع».

وأشار إلى أن مشروع القرار الذي يلزم الحكومة بطلب تمديد محادثات الانفصال يحدد يوم 19 أكتوبر (تشرين الأول) المقبل موعدا نهائيا للبرلمان إما لدعم اتفاق أو الخروج دون اتفاق، وأضاف أن هذا هو الموعد الذي تترقبه الحكومة.

وتابع جاويد «بتحدث مشروع القرار عن 19 أكتوبر المقبل باعتباره موعدا مهما وفيما يتصل بذلك سندرس خياراتنا لكن سياستنا واضحة ولم تتغير: سنغادر يوم 31 أكتوبر»، وأشار «سنلتزم بكافة القوانين لأن الحكومات يتعين أن تلتزم بالقوانين بالطبع لكن يتعين أن تنتظر ونرى ما الذي سيحدث».

«داعش» يعلن مسؤوليته عن تفجير بسوق في الفلبين

تفجير دراجة نارية أدى لإصابة سبعة مسيحيين فلبينيين في سوق عامة

مانيلا – «وكالات»: أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن تفجير وقع في سوق عامة في جنوب الفلبين وأدى إلى إصابة ما لا يقل عن سبعة أشخاص في ساعة مبكرة من صباح السبت.

وأصدر التنظيم بياناً في ساعة متأخرة من مساء السبت، قال فيه إن تفجير دراجة نارية أدى لإصابة سبعة مسيحيين فلبينيين في سوق عامة.

وقال الجيش الفلبيني إن هذا كان رابع تفجير تشهده تلك المنطقة خلال 13 شهرا وأضاف أن جماعة متشددة تعمل في مدينة إيسولان ذات الأغلبية المسيحية بإقليم سلطان قدرات من بين المشتبه بهم.

إيطاليا توقف 10 أشخاص بينهم إمام في عملية لمكافحة الإرهاب

عناصر من الأمن الإيطالي

روما – «وكالات»: أعلن القضاء الإيطالي السبت، توقيف عشرة أشخاص هم إيطاليان و8 من أصول تونسية بينهم إمام من تيرامو، للاشتباه في تمويلهم الإرهاب في منطقة أبروزو وسط البلاد.

ويُشتبه بأن هؤلاء الأشخاص «أقاموا حسابات مزورة عبر عدة شركات لجمع مبالغ كبيرة قسم منها من التهرب الضريبي»، على ما أوردت نيابة لاكويلا كبرى مدن منطقة أبروزو في بيان.

وتابع المصدر أن هذه الأموال كانت تستخدم «أيضاً لتمويل أنشطة مرتبطة بجبهة النصرة»، الفرع السوري سابقاً لتنظيم القاعدة في سوريا قبل تبديل اسمها إلى «هيئة تحرير الشام».

وأضاف البيان أن قسماً من المبالغ كان مخصصاً لأئمة في إيطاليا «صدر بحق أحدهم حكم مبرم لإدانته بتهمة الانتماء إلى شبكة إجرامية بهدف ارتكاب أعمال إرهابية».

وأفاد البيان، أن بين الأشخاص العشرة محاسبة إيطالية، مشيراً إلى مصادرة ممتلكات وعقارات وأموال بقيمة «تزيد على مليون يورو».

وأوضح المحققون خلال مؤتمر صحافي، أنه يشتبه بأن رئيس المجموعة تونسي مقيم في تورينو ويملك شركات تعمل في قطاعي البناء وتجارة السجاد.

وقال المدعي العام في أكيلا ميشيلي رنزو: «لدينا ما يدعو إلى الاعتقاد أن المجموعة التي تم تفكيكها كانت تجمع أموالاً سرية يتم تحويلها إلى تركيا حيث تستخدم لتمويل مغادرة مقاتلين إلى سوريا».